الاقتصاد والأعمال

3.9 مليون دينار حصة «الاستثمارات الوطنية» من توزيعات «السكب»

أعلنت شركة الاستثمارات الوطنية أن حصتها من توزيعات شركة السكب الكويتية تُقدر بنحو 3.9 مليون دينار، حيث تمتلك الأولى حصة بنسبة 20.43 بالمائة في رأسمال الثانية.

وكانت عمومية «السكب» أقرت، الموافقة على تخفيض رأس المال بنسبة 53 بالمائة وتوزيعات نقدية تُقدر بمبلغ 19.08 مليون دينار.

وقالت «استثمارات» في بيان للبورصة الكويتية أمس الثلاثاء، إن الأثر المالي لهذه التوزيعات يتمثل في زيادة النقدية بمبلغ 3.9 مليون دينار، وانخفاض الاستثمار في شركات زميلة بنفس المبلغ.

وارتفع سهم «استثمارات» في البورصة بنسبة 2.22 بالمائة عند سعر 138 فلساً، وذلك في تمام الساعة 9:42 صباح اليوم بتوقيت الكويت، حيث تم تداول 1.93 مليون دينار بقيمة 265 ألف دينار.

خلال 2018/17 .. قبل استقطاع مخصصات احتياطي الأجيال القادمة

الهاشل: الموازنة العامة سجلت عجزاً فعلياً قيمته 3247.8 مليون دينار

د.ك محمد يوسف الهاشل

- قيمة الناتج المحلي بالأسعار الثابتة ارتفعت بمعدل 1.2بالمئة خلال 2018
- معدل التضخم سجل تباطؤًا للعام الثاني على التوالي ليبلغ نحو 0.6بالمئة
- ارتفاع عرض النقد بنسبة 5.0بالمئة في نهاية السنة المالية 2019/18
- الفائض المحقق في الميزان السلعي شهد ارتفاعًا نسبته 58.6بالمئة
- الحساب الجاري سجل فائضًا بلغ 6158.3 مليون دينار خلال 2018
- إجمالي الميزانية المجمّعة للبنوك المحلية ارتفعت بنسبة 5.6 بالمئة
- تراجع إجمالي الميزانية المجمّعة لشركات الاستثمار بمعدل 11.1بالمئة
- متوسط سعر صرف الدولار مقابل الدينار بلغ نحو 302.743 فلسًا
- أرصدة التسهيلات الائتمانية المقدمة إلى مختلف القطاعات ارتفعت إلى 5.2بالمئة

أعلن محافظ بنك الكويت المركزي، الدكتور محمد يوسف الهاشل، في تصريح صحفي له بأن البنك قد أصدر تقريريه السنوي السابع والأربعين للسنة المالية 2019/18، والاقتصادي السابع والأربعين لعام 2018، بالإضافة إلى «إضاءات على التقرير الاقتصادي». ويحتوي التقرير السنوي على القوائم المالية لبنك الكويت المركزي للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2019. كما يتضمن التقرير موجزًا لأبرز المؤشرات والإجماليات النقدية والمصرفية الرئيسية للسنة المالية المذكورة. ويحتوي التقرير أيضًا على أهم الجهود الإشرافية والرقابية التي قام بها بنك الكويت المركزي، وأبرز العمليات المصرفية التي أنجزها، والأعمال التي قام بها لتعزيز وتطوير كفاءة الكوادر العاملة وبنية نظم المعلومات لديه، خلال السنة المالية المشار إليها. في حين تضمن التقرير الاقتصادي أحدث البيانات والإحصاءات المتاحة المتعلقة بمختلف جوانب الأداء الاقتصادي لدولة الكويت خلال عام 2018 ضمن ستة أجزاء، بحيث يتناول كلٌ منها موضوعًا رئيسيًا بالقدر الوافي من الشمول.

وأوضح المحافظ أبرز مضامين التقرير السنوي لبنك الكويت المركزي، حيث استهل التقرير بالإشارة إلى أنه في ضوء المتابعة المستمرة لمستجدات الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمصرفية المحلية من جهة، ورصد التطورات في اتجاهات أسعار الفائدة على العملات العالمية الرئيسية من جهة أخرى، أبقى بنك الكويت المركزي سعر الخصم خلال السنة المالية 2019/18 عند ذات المستوى البالغ 3.0% منذ 22 مارس 2018. وقد جاءت تلك الخطوة استمرارًا لجهود بنك الكويت المركزي الرامية لتعزيز دعامات النمو الاقتصادي المحلي مع المحافظة على جاذبية وتنافسية العملة الوطنية كوعاء للمدخرات المحلية، حيث تُشكّل هذه المدخرات أحد المصادر الأساسية للتمويل الذي تقدمه وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي لقطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة بما يُكرّس الأجواء المواتية لمواصلة دعم النمو الاقتصادي على أسس مستدامة.

وفي مجال تطورات سعر الصرف، واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2019/18 مساعيه الرامية للمحافظة على الاستقرار النسبي لسعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأخرى وفق النظام القائم على ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة خاصة موزونة من عملات الدول التي ترتبط بعلاقات تجارية ومالية مؤثرة مع دولة الكويت. وقد اتضح ذلك في التطورات التي شهدها سوق الصرف الأجنبي، حيث بلغ متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي للسنة المالية 2019/18 نحو 302.743 فلسًا لكل دولار أمريكي، مقابل نحو 302.052 فلسًا لكل دولار أمريكي للسنة المالية السابقة، بما يمثل ارتفاعًا طفيفًا في سعر صرف الدولار الأمريكي قيمته 0.692 فلسًا ونسبته 0.2%.

وفيما يتصل بالتطورات النقدية والمصرفية، فقد ارتفع عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن2) بنسبة 5.0% في نهاية السنة المالية 2019/18 مقارنةً بنهاية السنة المالية السابقة. وشهدت أرصدة الجزء النقدي المُستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية المحلية ارتفاعًا في نهاية السنة المالية 2019/18 نسبته 5.2%. إلى جانب ذلك، ارتفع رصيد ودائع المقيمين لدى البنوك المحلية بنسبة 2.4% في نهاية السنة المالية 2019/18. إضافةً إلى ذلك، ارتفع إجمالي الميزانية المجمّعة للبنوك المحلية في نهاية السنة المالية المذكورة بنحو 5.6%.

وفي مجال التطورات الرقابية، تابع بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2019/18 جهوده الحثيثة في الإشراف والرقابة على وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي، وذلك في إطار مساعيه الرامية لتعزيز متانة الأوضاع المالية لوحدات ذلك الجهاز، بما يتسق مع المعايير الدولية للرقابة المصرفية الفعَّالة، وبما يسهم في تكريس أجواء الاستقرار المالي. وفي هذا الإطار، أصدر بنك الكويت المركزي بتاريخ 2018/9/23 تعليمات موجهة إلى مقدمي خدمات ونظم الدفع والتسوية الإلكترونية بشأن تنظيم أعمال الدفع الإلكتروني للأموال، وذلك تحت مظلة القانون رقم 20 لسنة 2014 في شأن المعاملات الإلكترونية. كما أصدر بنك الكويت المركزي بتاريخ 2018/11/10 تعليمات في شأن قواعد وأسس منح القروض وعمليات التمويل الشخصي للأغراض الاستهلاكية والإسكانية وإصدار البطاقات الائتمانية، حيث أدخلت بموجبها مجموعة من التعديلات الجوهرية تمثلت أساسًا في زيادة مبلغ القرض الاستهلاكي الذي يمنح للعميل بما لا يتجاوز 25 ضعف صافي الراتب الشهري وبحد أقصى 25 ألف دينار كويتي ولا يدخل ضمن الحد الأقصى للقرض الاسكاني الذي يبلغ 70 ألف دينار.

إلى جانب ذلك، وخلال السنة المالية 2019/18، توالت جهود بنك الكويت المركزي لتطوير الكوادر الوطنية العاملة لديه وتنمية قدراتها، والارتقاء بمستواها العلمي والمهني والتي تمثلت في ابتعاث بعض موظفيه لمتابعة دراساتهم العليا في جامعات عالمية مرموقة، ومن خلال برامج تدريبية متخصصة على الصعيدين المحلي والخارجي، بما يساهم في رفع مستوى أداء العاملين في البنك المركزي، والمحافظة على المتميزين من الكوادر الوطنية، الأمر الذي يدعم قدرات البنك المركزي على القيام بالمهام الموكلة إليه.

من جهة أخرى، تواصلت جهود بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2019/18 لتحديث البنية التحتية لتقنية المعلومات لديه بما يتماشى مع آخر التطورات العالمية في هذا المجال، وشمل ذلك العديد من الأنظمة التقنية في إداراته ومكاتبه المختلفة. وفي هذا الإطار، قام بنك الكويت المركزي بإنجاز عدّة مشاريع تطويرية من أبرزها مشروع نظام الخدمات المصرفية الحكومية، ومشروع نظام الكويت الوطني للمدفوعات (KNPS)، ومشروع نظام تحليل البيانات والتقارير، وترقية نظام سويفت.

وفي إطار حرصه على توثيق روابطه مع مكونات المجتمع الاقتصادي والمالي وعموم الجمهور، والتفاعل مع المتغيرات المتسارعة التي تشهدها الوسائط الإعلامية وتقنياتها، قام بنك الكويت المركزي بصياغة وتنفيذ سياسة إعلامية موضوعية تُبرز جهود البنك المركزي ودوره في اختصاصاته الرئيسية في مجال السياسة النقدية وبرامج الإشراف والرقابة المصرفية الرامية إلى الحفاظ على الاستقرار النقدي وتكريس الأجواء الداعمة للنمو الاقتصادي المستدام وترسيخ الاستقرار المالي. وفي هذا السياق، أصدر البنك المركزي خلال السنة المالية 2019/18 سلسة من الدوريات المختلفة متضمنةً أحدث الإحصاءات والبيانات الاقتصادية والنقدية والمصرفية. كما حرص البنك المركزي على تطوير محتويات صفحته الإلكترونية وتحديثها التزامًا بسياسة الشفافية الموضوعية التي ينتهجها.

وفيما يتعلّق بالتقرير الاقتصادي لعام 2018، بَيَّن المحافظ أن التقرير تناول في جزئه الأول الاتجاهات الرئيسية لأداء الاقتصاد الكويتي خلال عام 2018، وذلك من واقع البيانات والإحصاءات المتاحة عن كلٍّ من الحسابات القومية، والأسعار المحلية، والسكان والقوى العاملة. وفي هذا الإطار، تُشير الإحصاءات المتوفرة إلى نمو القيمة المضافة بالأسعار الثابتة من مجموع القطاعات غير النفطية بمعدل 1.1% خلال عام 2018 مقارنةً بنحو 1.8% خلال العام السابق. إلى جانب ذلك، ارتفعت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة في مجموع القطاعات النفطية بمعدل 1.3% مقارنة بانكماش بنحو 7.2% خلال العام السابق.

وفي محصلة تلك التطورات، ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بمعدل 1.2% خلال عام 2018 مقارنةً بانكماش بنحو 3.5% خلال العام السابق. من جانبٍ آخر، وللعام الثاني على التوالي، سجل معدل التضخم في دولة الكويت مُقاسًا بالتغير النسبي في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك تباطؤًا خلال عام 2018 ليبلغ نحو 0.6% مقابل نحو 1.5% خلال العام السابق. وعلى صعيد تطورات أعداد السكان والقوى العاملة في دولة الكويت، تُشير الإحصاءات المتوافرة إلى أن معدل نمو إجمالي عدد السكان في دولة الكويت قد بلغ نحو 2.7% في نهاية عام 2018 مقارنةً بنمو معدله 2.0% لعام 2017. ومن جهة أخرى، شهد إجمالي القوى العاملة ارتفاعًا بنحو 4.4% في عام 2018 مقارنةً بتراجع طفيف معدله نحو 0.02% لعام 2017.

وأشار المحافظ إلى أن الجزء الثاني من التقرير الاقتصادي قد استعرض التطورات النقدية والمصرفية الرئيسية ونشاط بنك الكويت المركزي في مجالي السياسة النقدية والرقابة المصرفية. وفي هذا الصدد، تُشير البيانات إلى استمرار محافظة سعر صرف الدينار الكويتي على استقراره النسبي مقابل العملات الرئيسية خلال عام 2018. ومن جانب آخر، تسارعت وتيرة النمو في كل من عرْض النقد بمفهومه الواسع (ن2) ليَبلغ معدله نحو 4.0%، وأرصدة ودائع القطاع الخاص المُقيم لدى البنوك المحلية ليبلغ معدله نحو 4.1% في نهاية عام 2018 مقارنةً بنهاية العام السابق. كما شهدت أرصدة التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية لمختلف القطاعات الاقتصادية ارتفاعًا بنحو 4.2% في نهاية عام 2018. وفي ظل التطورات في اتجاهات أسعار الفائدة على العملات العالمية الرئيسية خلال السنة الميلادية 2018، فقد أجرى بنك الكويت المركزي زيادة واحدة في سعر الخصم لديه بمقدار 0.25 نقطة مئوية في شهر مارس 2018 ليصل إلى 3.0%.

وأوضح المحافظ بأن الجزء الثالث من التقرير الاقتصادي قد تضمن التطورات في المؤشرات المالية للجهاز المصرفي والمالي في ضوء ما تُبرزه البيانات المالية المجمّعة لمختلف مجموعات الوحدات المصرفية والمالية من بنوك محلية، وشركات استثمار وشركات صرافة، بما يساهم في تحديد بعض جوانب النمو والأداء واتجاهات تلك المؤشرات وتأثيراتها على الأوضاع المالية لمجموعات تلك الوحدات. وفي هذا السياق، حقق إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية نموًا معدله نحو 4.9% في نهاية عام 2018 مقارنة بمستواه المسجل في نهاية العام السابق، وكذلك ارتفع إجمالي الميزانية المجمعة لشركات الصرافة المحلية المسجلة لدى بنك الكويت المركزي والخاضعة لرقابته بمعدل 1.2%، في حين تراجع إجمالي الميزانية المجمّعة لشركات الاستثمار المحلية المسجلة لدى بنك الكويت المركزي بمعدل 11.1% في نهاية العام المذكور عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق.

وأشار المحافظ إلى أن الجزء الرابع من التقرير الاقتصادي يتناول تطورات أوضاع المالية العامة، حيث سجلت الموازنة العامة خلال السنة المالية 2018/17 عجزًا فعليًا بلغت قيمته نحو 3247.8 مليون دينار مقابل عجز فعلي بلغت قيمته نحو 4608.4 مليون دينار للسنة المالية السابقة، وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

ويستعرض الجزء الخامس من التقرير تطورات أوضاع العلاقات التجارية والمالية لدولة الكويت مع الاقتصادات الأخرى، وذلك كما تعكسها إحصاءات التجارة الخارجية وميزان مدفوعات دولة الكويت خلال عام 2018، حيث شهد الفائض المحقق في الميزان السلعي ارتفاعًا نسبته 58.6%. ويُعزى ذلك في الأساس إلى ارتفاع قيمة الصادرات النفطية على إثر الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط في الأسواق العالمية. وبذلك سجل الحساب الجاري فائضًا بلغت قيمته نحو 6158.3 مليون دينار خلال عام 2018 مقابل فائض تُقدَّر قيمته بنحو 2913.4 مليون دينار خلال العام السابق. وقد حقق الوضع الكلي لميزان مدفوعات دولة الكويت لعام 2018 فائضًا كليًا بلغت قيمته نحو 1139.8 مليون دينار.

وأخيرًا، أشار المحافظ إلى أن الجزء السادس من التقرير يرصد تطورات أداء بورصة الكويت خلال عام 2018، حيث حققت مؤشرات التداول الرئيسية (قيمة الأسهم المتداولة وكميتها) تراجعًا ملموسًا في نهاية عام 2018 بنسبة 27.67% و57.47% على الترتيب مقارنةً بمستوياتها المسجلة في نهاية العام السابق. أما مؤشر السوق العام، فقد أقفل على ارتفاع بنسبة 1.59% في نهاية عام 2018 مقارنةً بنهاية العام السابق، وكذلك سجّل مؤشر السوق الأول ارتفاعًا ملموسًا بنحو 5.35% في نهاية عام 2018 مقارنةً بسعر أساس المؤشر، في حين سجل مؤشر السوق الرئيسي تراجعًا بما نسبته 5.23% مقارنة بسعر أساس المؤشر، وسجّلت القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة ارتفاعًا ملموسًا نسبته 5.95% في نهاية العام المذكور مقارنةً بنهاية العام السابق.

واختتم الدكتور محمد يوسف الهاشل محافظ بنك الكويت المركزي تصريحه بالإشارة إلى أنه يمكن الحصول على نسخة من التقارير المذكورة من خلال موقع بنك الكويت المركزي (www.cbk.gov.kw).

«التجارة» تصدر 2977 ترخيصاً للشركات في يونيو الماضي

قالت وزارة التجارة والصناعة الكويتية إن إجمالي الشركات التي تم تأسيسها والتراخيص الصادرة في يونيو الماضي بلغ 2977 موزعة على إدارة التراخيص التجارية التي أصدرت 161 ترخيصا وإدارة النافذة الواحدة (مركز الكويت للأعمال) 2452 وإدارة شركات الأشخاص 364.

وأضافت الوزارة في بيان صحفي أمس الثلاثاء ان إدارة التراخيص التجارية اعتمدت 211 ترخيصا فرديا تجاريا و68 ترخيصا فرديا حرفيا مشيرة إلى أن إدارة النافذة الواحدة (مركز الكويت للأعمال) اعتمدت 1840 طلب تأسيس شركة أشخاص (مزاولة + حرة) و1215 ترخيص مزاولة بعد التأسيس و29 ترخيصا حرا متناهي الصغر و462 فرع شركة أشخاص.

وأوضحت ان إدارة شركات الأشخاص اعتمدت 227 طلب تأسيس شركة أشخاص (متنقلة) و114 ترخيص مركبة متنقلة و185 فرعا لشركة أشخاص ليبلغ مجموع التراخيص المعتمدة 4401.

وذكرت انها أصدرت 1253 ترخيص استيراد منها 229 ترخيص استيراد جديدا و تجديد 961 ترخيصا لافتة إلى أن «الوكالات التجارية» فيها أوقف 62 وكالة فيما تلقى 151 طلب تسجيل وكالة تجارية و107 طلبات تجديد وكالة تجارية و4 طلبات تعديل و16 طلب إلغاء وكالة .وأشارت التجارة إلى أنها تلقت 70 شكوى على شركات التأمين فيما تم التفتيش على شركة تأمين منها.

ولفتت الى عقد 1376 جمعية عمومية وتصفية شركة واحدة وتخفيض رأسمال 5 شركات وزيادة رأس مال 6 غيرها وتحويل كيان قانوني لاثنتين مبينة إن عدد الشركات المساهمة التي قدمت بياناتها المالية المنتهية في 2018/12/31 بلغ 94 شركة.

«المتحد»: 2018 عام محوري فى رؤية المسؤولية المجتمعية

أصدر البنك الاهلي المتحد تقريره السنوي للمسؤولية المجتمعية 2018 بعنوان «الشباب والبيئة»، والذي يتضمن عرضاً مفصلاً عن أداء البنك في مختلف المجالات ذات العلاقة، من دعم فرص العمل والتعليم والصحّة وكذلك البرامج الاجتماعية والثقافية والأعمال الخيرية ، وذلك في إطار التزام البنك بنهج مسيرة التنمية المستدامة في الكويت. وتعليقا على إصدار هذا التقرير، أفادت سحر دشتي مدير عام حماية العملاء ورئيس فريق المسئولية المجتمعية فى البنك : بخطوات ثابتة يواصل البنك الأهلي المتحد تأكيد ريادته في مجال المسؤولية المجتمعية التي تعد مسؤولية كل فرد في المجتمع ، تماشياً مع رؤية حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح كويت جديدة 2035 والتي تحمل في طياتها عدداً من المحاور التي من شأنها خدمة الوطن والمساهمة في دفع عجلة التنمية.

وأضافت دشتي : يعتبر 2018 عاما محوريا فى رؤية المسؤولية المجتمعية للبنك حيث نال محورا البيئة والشباب إهتماما كبيراً، من خلال عدد من الفعاليات من بينها شراكات استراتيجية ورعاية فعاليات وبرامج تدريبية وزيارات ميدانية وحملات ناجحة استهدفت كافة شرائح المجتمع.

أشار التقريرإلى نجاح البنك فى عقد شراكات ناجحة ومثمرة مع العديد من مؤسسات العمل المجتمعي، ومنها جمعية الهلال الأحمر وجمعية المنابر القرآنية ، ومؤسسة لوياك ومصنع أمنية لإعادة التدوير وهو ما أضفي طابع الإستمرارية والإستدامة على المبادرات والأنشطة المجتمعية التي يتبناها البنك التى يقوم بها البنك مما جعلها مثالا يحتذى للجهود والبرامج المجتمعية.